نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

النفط الرخيص ينبئ بواقع جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نشرة الصندوق الإلكترونية

25 إبريل 2016

عامل نفط عراقي يفحص صمام خط الأنابيب في حقل نفط ا لبصرة. ولا يزال تراجع أسعار النفط يشكل عبئا على آفاق النمو بالنسبة لكثير من بلدان المنطقة (الصورة: Haider Al-Assadee/epa/Corbis RM)

- لا تزال الصراعات المحتدمة وأسعار النفط المنفضة تلقي بظلالها على آفاق الاقتصاد في المنطقة
- البلدان المصدرة للنفط ينبغي أن تركز على إصلاحات المالية العامة وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط
- من المتوقع ارتفاع النمو في البلدان المستوردة للنفط، ولكن البطالة تظل مرتفعة

لا يزال النمو محدودا في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP) بسبب استمرار أسعار النفط المنخفضة واحتدام الصراعات الإقليمية، حسب آخر تقييم إقليمي أجراه الصندوق.

"مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" يتوقع تقرير "مستجدات الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر عن الصندوق في 25 إبريل الجاري أن يسجل النمو هذا العام معدلا قدره حوالي 3%. ورغم أن هذا المعدل أعلى بقليل من عام 2015 (انظر الجدول)، فإن هذه الانتعاشة المتواضعة تعكس في الأساس زيادة إنتاج النفط في العراق وفي إيران بعد رفع العقوبات.

نمو محدود

سيظل النمو محدودا في الشرق الأوسط هذا العام وسط احتدام الصراعات وانخفاض أسعار النفط وتصاعد عدم اليقين

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير %)

		توقعات	
	2015	2016	2017
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[1]	**2.5**	**3.1**	**3.5**
البلدان المصدرة للنفط[2]	1.9	2.9	3.1
النمو النفطي	2.1	6.0	6.7
النمو غير النفطي	1.5	1.9	2.8
مجلس التعاون الخليجي	3.3	1.8	2.3
النمو النفطي	2.8	1.0	1.3
النمو غير النفطي	3.9	2.5	3.0
البلدان المستوردة للنفط[3]	3.8	3.5	4.2
مجلس التعاون الخليجي والجزائر	3.3	2.1	2.4

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] لا تشمل بيانات الجمهورية العربية السورية.

[2] الجزائر والبحرين وايران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

[3] أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

غير أن توقعات النمو تشير إلى مزيد من التباطؤ في معظم البلدان الأخرى المصدرة للنفط هذا العام مع تقليص الإنفاق العام لمواجهة انخفاض أسعار النفط. وقد خفض آخر تقرير توقعات النمو في 2016 بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" مقارنة بالتوقعات الصادرة في أكتوبر الماضي.

وفي نفس الوقت، لا يزال التعافي الاقتصادي هشا وغير متوازن بين البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فمن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3.5% في 2016 بسبب التداعيات السلبية الناجمة عن تباطؤ النمو في بلدان الجوار المصدرة للنفط واحتدام الصراعات الإقليمية.

وفي هذا السياق، قال السيد مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أثناء فعالية إطلاق التقرير في دبي: "لذلك من الضروري أن تسارع كل البلدان بتكثيف الجهود لتصميم وتنفيذ إصلاحات تعطي دفعة لآفاق الاقتصاد وتوفر فرص العمل وتعزز احتوائية النمو قبل فوات الأوان".

تكلفة الصراعات

يستمر احتدام الصراعات – وخاصة في العراق وليبيا وسوريا واليمن – مما يسفر عن أعداد هائلة من النازحين ويلحق ضررا جسيما بالاقتصاد. فمنذ أكتوبر 2015، فر من سوريا وحدها أكثر من 600 ألف نسمة، مما أوصل العدد الكلي للاجئين السوريين إلى نحو خمسة ملايين. ويذكر التقرير أن تصاعُد تكاليف الصراعات فرض ضغوطا شديدة على الميزانيات الحكومية والبنية التحتية، مما رفع معدلات التضخم وحول الموارد بعيدا عن الإنفاق الاجتماعي الذي يمثل ضرورة ملحة. كذلك تؤدي الصراعات إلى تداعيات في البلدان المجاورة التي تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين وتتعامل مع الاضطرابات التي لحقت بالنشاط التجاري وحركة السياحة، وتدهور الموقف الأمني، وتراجُع مستويات ثقة المستثمرين.

وأكد السيد أحمد أن المجتمع الدولي يحتاج إلى تعزيز التنسيق وتحسينه لدعم اللاجئين وتحقيق الاستقرار في البلدان المتأثرة. وقال إن "هناك احتياجات تمويلية كبيرة، حيث يتطلب الأمر تمويلا إضافيا للبلدان المضيفة حتى تتمكن من تمويل المشروعات المتعلقة بالأزمة."

الإيرادات الضائعة للبلدان المصدرة للنفط

العامل الثاني الذي يشكل الآفاق المتوقعة في المنطقة هو استمرار هبوط أسعار النفط. وقد تمتعت البلدان المصدرة للنفط بفوائض كبيرة في المالية العامة وحساباتها الخارجية وسجلت نموا اقتصاديا سريعة في السنوات الأخيرة بسبب طفرة أسعار النفط. ولكن الهبوط المزمن في أسعار النفط منذ منتصف 2014 حول الفائض إلى عجز، مما أبطأ النمو وأثار المخاوف بشأن البطالة.

وفي هذا الصدد صرح السيد أحمد للصحفيين بأن "هبوط أسعار النفط أدى إلى خسائر فادحة في إيرادات التصدير وصلت إلى 390 مليار دولار في العام الماضي ومن المتوقع أن يضاف إليها 140 مليار دولار أخرى هذا العام."وقد اتخذ كثير من البلدان خطوات كبيرة لضبط أوضاع ميزانياتها العامة، مع التركيز في الأساس على خفض النفقات الرأسمالية، وكذلك على إجراء إصلاحات كبيرة في أسعار الطاقة. غير أنه لا يزال من المتوقع أن يصل متوسط عجز المالية العامة في الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي إلى 12.75% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016، وأن تظل عند مستوى 7% على المدى المتوسط. ويُتوقع أن يبلغ العجز 7.75% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 في بلدان المنطقة الأخرى المصدرة للنفط – وهي البلدان الأقل اعتمادا بشكل عام على إيرادات النفط (انظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1

تدهور حاد

أدى هبوط أسعار النفط إلى تراجع حاد في أرصدة المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر

(% من إجمالي الناتج المحلي)

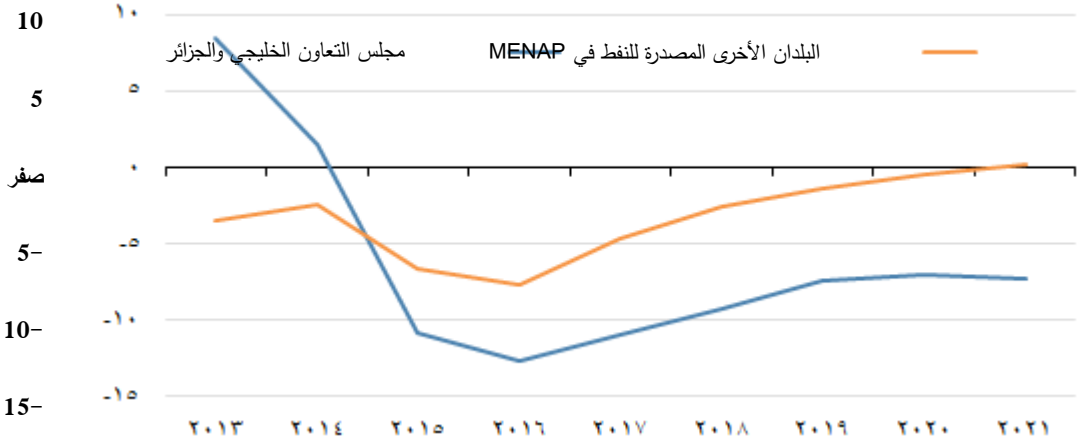

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بيانات البلدان الأخرى المصدرة للنفط في MENAP لا تشمل ليبيا.

ورغم الجهود المتضافرة لكبح العجز، قال السيد أحمد إن "الأمر سيتطلب مزيدا من التدابير الكبيرة لتخفيض العجز على مدار عدة سنوات قادمة لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة واقتسام الثروة النفطية بصورة عادلة مع الأجيال القادمة." وفي كثير من البلدان، هناك حيز لمزيد من الخفض للإنفاق العام، والتوسع في الإصلاحات الجارية لتسعير الطاقة، وتعبئة إيرادات جديدة عن طريق تصميم أنظمة ضريبية واسعة القاعدة، بما في ذلك ضرائب القيمة المضافة. وتخطط دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل لاستحداث مثل هذه الضرائب في السنوات القادمة.

ويشير التقرير إلى حاجة البلدان لتخفيض الاعتماد على النفط وتسريع وتيرة الإصلاحات للتعامل مع الواقع الجديد الذي يتسم بانخفاض أسعار النفط. ومن المحبذ أن يقوم صناع السياسات بتنفيذ إصلاحات داعمة لتنويع الاقتصاد ونمو القطاع غير النفطي، مثل تخفيض فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التوافق بين التعليم والمهارات اللازمة في السوق.

وفي هذا الصدد، قال السيد أحمد إن "هناك أولوية على نفس درجة الأهمية وهي أن يستطيع القطاع الخاص توفير فرص العمل الكافية للسكان الشباب المتزايدة أعدادهم، وهي عملية ستتطلب إصلاحات هيكلية عميقة لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط."

نمو هش وغير متوازن في البلدان المستوردة للنفط

شهدت البلدان المستوردة للنفط في المنطقة انتعاشة في النمو من 3% في 2011–2014 إلى 3.75% في 2015. ومن المتوقع أن يظل النمو حول هذا المستوى في 2016–2017 حسب تقييم التقرير. وقد استمد هذا التعافي الدعم من انخفاض أسعار النفط وتحسن مستويات الثقة، نظرا للتقدم الذي حققته الإصلاحات الأخيرة. غير أن التوتر يخيم على الآفاق بسبب الاضطرابات الأمنية والتداعيات السلبية للصراعات الإقليمية، وكذلك انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وتراجع التجارة والمساعدات المالية مؤخرا من جراء التباطؤ الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.

وقد ساعدت آثار إصلاحات دعم الطاقة، مقترنة بانخفاض أسعار النفط، في تخفيض العجز الحكومي من ذروة قدرها 9.5% في 2013 إلى نحو 6.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2016. ويوصي التقرير بإجراء تدابير إضافية لضبط أوضاع المالية العامة – بحيث تصمم على نحو داعم للنمو – لوضع

الدين العام على مسار قابل للاستمرار والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي (انظر الرسم البياني 2). وبالنسبة لبعض البلدان، يمكن أن تؤدي زيادة مرونة سعر الصرف إلى دعم الضبط المالي عن طريق مساعدتها في استيعاب أثر الصدمات الخارجية، وتحسين مراكزها الخارجية من خلال دعم التنافسية.

الرسم البياني 2

تراجع الدين العام

اقتران آثار إصلاحات دعم الطاقة بانخفاض أسعار النفط ساعد في خفض مستويات الدين العام لدى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

(% من إجمالي الناتج المحلي)

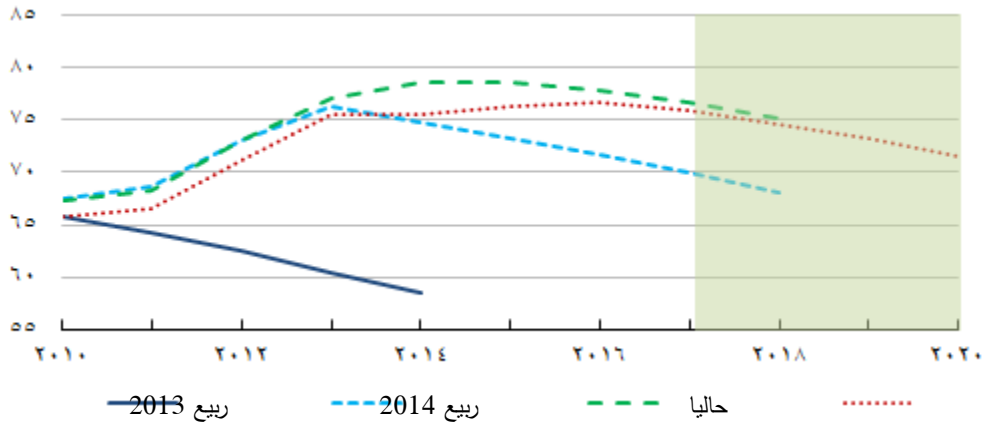

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ورغم هذا التعافي الاقتصادي الطفيف، يقول السيد أحمد إن "آفاق النمو متوسطة الأجل في البلدان المستوردة للنفط لا تزال غير كافية لمعالجة مشكلة ارتفاع البطالة القائمة منذ وقت طويل." فمعدل البطالة لا يزال مرتفعا في المنطقة حيث يبلغ 10%، مع وصول البطالة بين الشباب إلى نسبة شديدة الارتفاع تبلغ 25%.

وفي التقرير، يشجع الصندوق صناع السياسات في هذه البلدان على تعزيز الإصلاحات الهيكلية التي ترفع جودة التعليم وتحسن كفاءة أسواق العمل والأسواق المالية وتزيد الانفتاح التجاري للمساعدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

روابط ذات صلة

طالع التقرير
شاهد الفيديو
آفاق الاقتصاد العالمي
شاهد المؤتمر الصحفي